في كلمته التي ألقاها بالقمة العربية التنموية الاقتصادية الاجتماعية .. رئيس الجمهورية :

اليمن استطاعات تقديم تجربة فريدة باتجاه التغيير بصورة سلمية وحضارية

أمتنا العربية لديها الكثير من أسباب التكامل والتوحد لتتمكن من تجاوز الأزمات

التشخيص الدقيق والصريح لمشاكلنا هو المدخل لوضع الحلول لها

■ الرياض / سبأ :

أكد الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الأهمية التي اكتسبتها القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة، في سبيل بلورة استراتيجية عربية متكاملة تكفل تحقيق التكامل الاقتصادي على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة وإنجاز هدف الاتحاد الاقتصادي العربي ككتلة اقتصادية قائمة بذاتها تخدم شعوبنا العربية ومصالحها العليا وتعزز من قدرتها في مواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية.

جاء ذلك في كلمته التي القاها أمس في الجلسة الصباحية لأعمال القمة التي عقدت في مركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات بالعاصمة السعودية الرياض.

وشدد الأخ الرئيس على أن أمنتا العربية تمتلك إمكانيات وموارد مادية وبشرية هائلة وتستطيع تجاوز الأزمات التي تواجهها اذا ما تناغمت إمكاناتها وطاقاتها خاصة وأن لديها الكثير من أسباب التكامل والتوحد أكثر مما لديها من عوامل الفرقة والتشتت . . مبينا أن أمتنا تستطيع أن تفرض نفسها على الساحة الدولية وأن تواجه جميع التحديات من حولها في ضوء التكتلات الاقتصادية وعصر العولمة اذا ما وحدت طاقاتها ومواقفها في المحافل الدولية.

وتطرق الأخ الرئيس إلى التطورات التي شهدتها الجمهورية اليمنية في إطار المخاضات التي عاشتها أغلب دول المنطقة .

وقال : « إن تلك المخاضات كان لها أثر كبير على النشاط الاقتصادي الذي توقف تماما في العام قبل الماضي ولكن اليمن استطاعت مواجهة تلك المرحلة الصعبة والدقيقة وتقديم تجربة فريدة تجلت فيها الحكمة اليمانية وسارت خيارات الشعب في اتجاه التغيير والإصلاح بصورة سلمية وحضارية ».

وأضاف : « لقد جرى الانتقال السلمي للسلطة لأول مرة في تاريخ اليمن وكان للأشقاء والأصدقاء الفضل في الدفع باتجاه طريق التسوية السياسية وتبني المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي كانت بمثابة طوق النجاة الذي أنقذ اليمن من شبح الحرب الأهلية الطاحنة التي كانت مقدماتها ونذرها تلوح في الأفق».

وفيما يلي النص الكامل للكلمة :

المبادرة وآليتها مثلت طوق النجاة من شبح الحرب الأهلية

انعقاد القمة تزامن مع تحولات جذرية وكبيرة شهدتها المنطقة

الدعوة لإعطاء الأولوية للعمالة والاستثمارات العربية لخدمة مصالحنا الاقتصادية

بعض القوى الإقليمية تريد تنفيذ مشاريعها في المنطقة مستغلة وضع اليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين .

الأخ العزيز صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية الشقيقة .

الإخوة أصحاب الجلالة والفخامة والسمو معالي، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، السيد الأمين العام للأمم المتحدة ، الحاضرون جميعاً ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يطيب لي في البداية أن أتوجه بعميق الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود وشعب المملكة العربية السعودية الشقيقة على الدعوة الكريمة لعقد هذه القمة الاقتصادية والتنموية وما حظينا به من كرم الضيافة وحسن الوفادة وكذا ما لمسناه من دقة الاعداد والتحضير الذي لاشك في أنه سيكون له الأثر الملموس فيما ستخرج به القمة من نتائج ايجابية ومثمرة لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية التي تواجه بلداننا وشعوبنا وكذا الخروج بقرارات عملية لشراكة وتعاون وتكامل اقتصادي واستثماري يستهدف في المقام الأول الحفاظ على مقدرات وثروات أمتنا العربية والعمل على تنميتها واستخدام الموارد في تحقيق طموحات شعوبها .

وإننا نعتقد بأن هذه القمة تعد خطوة أخرى مهمة في الاتجاه الصحيح بعد قمتي الكويت وشرم الشيخ للوقوف أمام أوضاعنا الاقتصادية والتنموية والمعيشية خاصة وأن انعقادها قد تزامن مع تحولات سياسية واقتصادية جذرية وكبيرة شهدتها المنطقة.

ولم تكن الجمهورية اليمنية بعيدة عن المخاضات التي عاشتها أغلب دول المنطقة، حيث كان لتلك المخاضات أثر كبير على النشاط الاقتصادي الذي توقف تماما في العام قبل الماضي، ولكن اليمن استطاعت مواجهة تلك المرحلة الصعبة والدقيقة وتقديم تجربة فريدة تجلت فيها الحكمة اليمانية وسارت خيارات الشعب في اتجاه التغيير والاصلاح بصورة سلمية وحضارية، حيث جرى الانتقال السلمي للسلطة لأول مرة في تاريخ اليمن، وقد كان للأشقاء والاصدقاء الفضل في الدفع باتجاه طريق التسوية السياسية وتبني المبادرة الخليجية وإليتها التنفيذية التي كانت بمثابة طوق النجاة الذي انقذ اليمن من شبح الحرب الاهلية الطاحنة التي كانت مقدماتها ونذرها تلوح في الافق.

وسيظل موقف الاشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي على الدوام محل التقدير والاحترام لأنه ساهم بشكل كبير في انقاذ اليمن من مهاوي التشرذم والضياع والدفع نحو الحل السياسي برعاية كريمة من اخي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الذي عرف دائما بمواقفه العربية والاسلامية الاصيلة والمبدئية .

ولا ننسى ايضا بقية اشقائنا في مجلس التعاون الخليجي وامينه العام الاخ عبداللطيف الزياني والاصدقاء من الدول دائمة العضوية في مجلس الامن والاتحاد الاوروبي الذين كان لهم جميعا الفضل الكبير بعد الله سبحانه وتعالى في تجنيب اليمن المصير الكارثي الذي كان سينزلق اليه والذي كانت آثاره الخطيرة ستنعكس على دول المنطقة والعالم بشكل عام نظرا للموقع الاستراتيجي الحساس للجمهورية اليمنية.

كما كان للأشقاء والاصدقاء الدور الاكبر في الحل السياسي وكذلك المعالجة الاقتصادية التي تعتبر ضرورة ملحة لنجاح الحل السياسي واستكماله، لذلك فإننا نحث الدول الشقيقة والصديقة التي اعلنت عن تعهدات مالية واقتصادية في مؤتمري اصدقاء اليمن في الرياض ونيويورك للوفاء بالتزاماتها حتى نستطيع استكمال السير في طريق إخراج اليمن الى بر الامان كون الوضع السياسي والاقتصادي والامني رغم تحسنه الملحوظ الا أنه مازال يعاني من الضعف خاصة في ظل تجاذبات بعض القوى الاقليمية التي تريد تنفيذ مشاريعها في المنطقة مستغلة المخاضات العسيرة التي تمر بها اليمن .

الاخوة الزعماء الحضور :

ان امنتا العربية تمتلك امكانيات وموارد مادية وبشرية هائلة وتستطيع تجاوز الازمات التي تواجهها اذا ما تناغمت امكاناتها وطاقاتها خاصة ان لديها الكثير من اسباب التكامل والتوحد اكثر مما لديها من عوامل الفرقة والتشتت وتستطيع امتنا ان تفرض نفسها على الساحة الدولية، وان تواجه جميع التحديات من حولها في ضوء التكتلات الاقتصادية وعصر العولمة اذا ما وحدت طاقاتها ومواقفها في المحافل الدولية خصوصا فيما يتعلق بمشاريع ربط الطرق البرية وسكك الحديد وتفعيل الاتحاد الجمركي والمقرر استكماله في عام 2015م بجانب الخطط التي تهدف الى سد الفجوة الغذائية وتحقيق الامن الغذائي العربي .

كما نتطلع الى بحث امكانية زيادة حجم التجارة البينية وتدفق الاستثمارات في المنطقة العربية وكذلك مشاريع الطاقة المتجددة وتفعيل مشاريع شبكة الاتصالات العالمية والانترنت وتقريبها ومناقشة ومتابعة مشروع الربط الكهربائي العربي ومشروع صندوق دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشروع مد خطوط الغاز العربي واقرار لوائح النقل البحري بين الدول الاعضاء في الجامعة العربية .

ومن المؤكد ان التشخيص الدقيق والصادق والصريح لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية هو المدخل لوضع الحلول لهذه المشاكل، ولدينا أمل كبير في أن تكون هذه القمة فرصة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة في منطقتنا العربية وفرصة ايضاً لبلورة استراتيجية اقتصادية عربية متكاملة مستفيدين من التجارب الانسانية الناجحة في مجال التكامل والنهوض الاقتصادي مثل تجربة الاتحاد الأوروبي وكذلك الاستفادة من رصيد الحكمة الانسانية بشكل عام فالحكمة هي ضالة المؤمن وهو أحق بها أينما وجدها .

ولهذا فإن الحاجة ايضاً تدعو الى ضرورة مراجعة بعض السياسات والاجراءات المتبعة في بعض دولنا العربية وبالذات فيما يتعلق بتنظيم استقدام العمالة وبما يؤدي الى اعطاء الأولوية للعمالة العربية وتوجيه الاستثمارات العربية لخدمة المصالح الاقتصادية العربية .

أخيراً أمل أن تخرج قمتنا هذه بقرارات اقتصادية ايجابية وقابلة للتنفيذ على طريق التكامل الاقتصادي وانشاء السوق العربية المشتركة لإنجاز هدف الاتحاد الاقتصادي العربي ككتلة اقتصادية قائمة بذاتها تخدم شعوبنا العربية ومصالحها العليا .

ختاماً أتمنى لقمتنا هذه التوفيق والسداد بما يعود بالخير على أمتنا، مجدداً شكري وتقديري لأخي خادم الحرمين الشريفين و لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولحكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة على استضافة هذه القمة .

هيئة الاستثمار: إنشاء مجلس استثماري في أي محافظة مخالفة قانونية وإعاقة لإصلاح بيئة الاستثمار

■ صنعاء/ سبأ:

قال رئيس الهيئة العامة للاستثمار الدكتور يحيى صالح محسن: إن إنشاء مجلس أو مركز استثماري في أي محافظة دون الرجوع إلى الهيئة، إجراء مخالف للقوانين واللوائح النافذة، وإرباك لعملية استقطاب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وإصلاح بيئة الاستثمار.

وأوضح رئيس الهيئة أن الهيئة تعمل خلال الفترة الحالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للأخذ بيد الاستثمارات وتذليل كافة العوائق التي تعترض أداءها ونشاطاتها، لافتاً إلى أنه لم يتم إقرار افتتاح أي فروع أو مكاتب في بعض المحافظات خلال العام الجاري.

وأشار إلى أن هيئة الاستثمار تركز وبشكل كبير على ضبط التنسيق مع الجهات الحكومية من جهة، وبين المركز الرئيسي للهيئة وفروعها ومكاتبها في المحافظات من جهة أخرى.

واعتبر رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن توجيه محافظ صنعاء بإنشاء مجلس استثماري بالمحافظة في اجتماعه بالمحافظة الاثنين الماضي، أمر غير قانوني ولا يخدم المحافظة على وجه الخصوص كون المجلس المزعوم إنشاؤه سيعمل بمعزل عن الاستراتيجيات والخطط الوطنية الاستثمارية التي تهدف إلى التعريف بمناخ وفرص الاستثمار التنافسية والمقومات الاستثمارية الجاذبة في اليمن، واستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب وفق خطط مدروسة ومنظمة تتواءم مع التوجهات والخطط العامة للحكومة.. مبينا أن قوانين الاستثمار الصادرة في الجمهورية اليمنية والمتعاقبة منذ العام 1992م وحتى القانون رقم 15 لعام 2010م قد خولت الهيئة العامة للاستثمار حق تقرير إنشاء وفتح فروع ومكاتب لها في مختلف محافظات الجمهورية وفقاً لما تراه وجدوى إنشائه .

وأكد أن فتح الفروع والمكاتب وتعيين الموظفين فيها يخضع لقانون الاستثمار ولا يخضع لقانون السلطة المحلية كون قانون الاستثمار هو من القوانين الخاصة وقانون السلطة المحلية هو قانون عام.

وأهاب رئيس الهيئة العامة للاستثمار بكافة الجهات الحكومية والسلطات المحلية الالتزام بأحكام القوانين النافذة حتى لا يحدث تنازع وازدواجية في الاختصاصات والسلطات مما يؤثر سلباً على الاستثمار ويشكل عائقا أمام المستثمرين وهذا ما تحرص الهيئة على تلافيه في أدائها، مشيرا إلى أنه لا توجد مبررات موضوعية لاستحداث أي أطر مؤسسية جديدة في الوقت الراهن للهيئة في أي محافظة.

وأكد الدكتور محسن حرص الهيئة على التنسيق مع السلطات المحلية في المحافظات والأخذ بعين الاعتبار بكافة الملاحظات والتوصيات والآراء المقدمة منها التي تساهم في تطوير البيئة الاستثمارية واستقطاب مشاريع جديدة تدعم الاقتصاد الوطني وتحقق التنمية المستدامة.

وبين أن الهيئة تتبع مجلس الوزراء، وأن رئيس مجلس الوزراء هو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، وأي قرار لم يتم اتخاذه من الجهة المسؤولة يعتبر غير قانوني، ويساهم في إعاقة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المقرة في هذا الجانب، الأمر الذي يترتب عليه إعاقة مسيرة الاستثمار وعرقلة التنمية الاقتصادية المنشودة.. موضحا أن رسالة هيئة الاستثمار تتمثل في كونها الجهة الرائدة في الجذب الفاعل والتسهيل المستمر للاستثمارات ذات الجودة في جميع أنحاء اليمن من خلال الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص والأطراف المعنية.

■ د. يحيى صالح محسن